

" المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين العراقيل وتحديات

التنمية - عرض نتائج الفترة 2005 - 2010 - "

أ.بن كاملة محمد عبد العزيز

جامعة وهران

أ.د.بن بوزيان محمد

جامعة تلمسان

ملخص:

إن تأكد العديد من الدول من قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الرفع من المستوى الاقتصادي والاجتماعي، جعلها تحظى بالأولوية ضمن مختلف برامج واستراتيجيات التنمية والإنعاش في البلدان الأكثر تطورا ويظهر ذلك جليا في اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، أوروبا ودول شرق آسيا مما جعلها تحقق نموا هائلا. إلا أن هذا النوع من المؤسسات لم يتوسع كثيرا بالنسبة لدول على غرار دول أخرى ، ففي الجزائر تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة مشاكل تعيق تنميتها وتحدد بقائها بالرغم من وجود مجالات واسعة يمكن من خلالها تجنب هذه المشاكل وبناء إستراتيجية قوية ومكيفة حسب متطلبات ما يقتضيه التطور التكنولوجي والمعلوماتي في العالم.

الكلمات المفتاحية: برامج وإستراتيجية التنمية ، ترقية الآليات، آفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، عراقيل التنمية

Résumé:

La certitude de plusieurs pays de la capacité des petites et moyennes entreprises d'augmenter le niveau économique et social, a permis d'avoir une priorité dans divers programmes et stratégies de développement dans les pays développés, et notamment dans l'économies des Etats Unis d'Amérique, d'Europe et même les pays de l'Est Asiatique, et qui ont réalisé des progrès remarquables.

Mais ce type d'entreprises, n'est pas développé dans certains pays. En Algérie les PME connaissent plusieurs problèmes qui entravent leur développement et menacent leur existence malgré l'émergence de vastes champs qui les aident à éviter ce genre de problèmes et construire une forte stratégie selon les exigences du développement technologique et informationnel dans le monde.

Mots clés: Programmes et stratégies de développement, Promotion des mécanismes, Perspectives des PME, Contraintes de développement

مقدمة:

إن ظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كانت نتيجة ضرورة حتمية فرضتها الحاجة لإرساء قاعدة اقتصادية واجتماعية تسمح بتطوير وتنمية الاقتصاد وتميزت بالمرونة والتحكم في نشاطها الاقتصادي باعتبارها خلية مصغرة تسمح بتحديد كل الآليات مع تحليل الفرص المتاحة وعراقيل التنمية. لذا سعت عامة الدول للاهتمام بهذه المؤسسات واتجهت العديد من الدراسات إلى وضع قواعد إستراتيجية تمكنها من مواجهة مخاطر المحيط والتغيرات الاقتصادية وتحدي الأزمات.

على هذا الأساس ، الإشكالية هي كالتالي:

ما أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التغيرات الراهنة و التي فرضت أساليب جديدة لترقيتها لتحقيق أهداف مرجوة؟

1/ مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تحمل عبارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مضمونها مفهوم الحجم لذلك يمكن التفرقة بين مؤسسة صغيرة متوسطة وأخرى كبيرة من خلال معايير كمية متعلقة بالحجم تمكن من الحصول على نتائج محددة بسهولة وكذا معايير نوعية تسمح بإبراز خصائص كل نوع من المؤسسات¹.

لذا يتحدد كبر أو صغر المؤسسة استنادا إلى جملة من المؤشرات الاقتصادية والتقنية التي تمثل في مضمونها معايير الكمية فالمؤشرات الاقتصادية تشمل عدد العمال 'حجم الإنتاج' القيمة المضافة' التركيب العضوي لرأس المال' حجم الطاقة المستخدمة أما المؤشرات التقنية تتمثل في رأس المال المستثمر ورقم الأعمال.

أما بخصوص المعايير النوعية والتي تسمح بإبراز خصائص هذا النوع من المؤسسات وشرح طبيعتها واختلافها مع باقي التنظيمات الأخرى. ويمكن اعتبار مؤسسة صغيرة أو متوسطة إذا وجدت فيها خاصيتين من الخصائص الأربعة المذكورة في كتاب (Small Industry Development) والذي ألفه (E-Staley) والتي تتجلى في:

-استقلالية الإدارة فعادة ما يكون المسيرون هم أصحاب المؤسسة.

-تعود ملكية المؤسسة لفرد أو مجموعة أفراد.

-تمارس المؤسسة نشاطها محليا.

¹النجار فريد راغب "إدارة المشروعات والأعمال الصغيرة الحجم" طبعة 1 -مؤسسة شباب الجامعة- الإسكندرية 1999 ص47.

-مقارنتها بالمؤسسة الكبيرة تمارس نفس النشاط.

ويمكن التنوع في المعايير تعدد الخصائص التي يتميز بها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأمر الذي أدى إلى تعدد التعاريف من بلد لآخر ومن منظمة لأخرى نتيجة عوامل اقتصادية تقنية وسياسية من بينها:

-العوامل الاقتصادية المتمثلة في التطور اللامتكافئ لقوى الإنتاج في مختلف الدول.

-العوامل التقنية المتمثلة في مستوى اندماج المؤسسات ذاتها.

-العوامل السياسية تتمثل في مدى اهتمام السلطات المركزية بهذا القطاع ويظهر ذلك خاصة عندما تريد الدولة توجيه ومساعدة القطاع.

2/ خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمجموعة من الخصائص تجعلها قادرة على المنافسة وخيارا سياسيا جذابا يمكن حصرها فيما يلي¹:

***الملكية المحلية:** ملكية رأس المال هي محليين تسمح بالتحكم في القرارات الاقتصادية وزيادة استقرار العمالة بفعل إعادة استثمار جزء كبير من الأرباح داخل المجتمع المحلي.

***الاعتماد على الموارد الداخلية في التمويل:**

نظرا لصغر حجم رأس المال المستثمر فأصحابها يعتمدون على الموارد الشخصية في التمويل قبل اللجوء إلى التمويل الخارجي نتيجة لعدم توفر الضمانات الكافية للاقتراض.

***تلبية طلبات المستهلكين:** تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتلبية طلبات المستهلكين ذو الدخل المنخفض بتوفير سلع وخدمات منخفضة التكلفة وتعدد السلع لتوفير الخيار الملائم للأفراد.

***التدقيق في الإبداع والاختراع:** تعتمد هذه المؤسسات إلى الابتكار والإبداع منتجتها وهذا بدافع أنها لا تستطيع أن تنتج بأحجام كبيرة لهذا فهي تلجأ إلى تعويض هذا النقص بإجراء تعديلات هن طريق ابتكارات جديدة حتى تتمكن من منافسة المؤسسات الكبيرة ذات الوفرة في الإنتاج.

¹ عبد اللطيف أحمد سعيد "إدارة المشروعات" طبعة 1 -مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح- القاهرة 1994. ص12

***المقابلة من الباطن:** وهي تمثل وسيلة دعم للمؤسسات الكبرى وتمثل نوع من الترابط الهيكلي بين مؤسسات كبرى ومؤسسات صغيرة أو متوسطة مقابلة وفقا لعقود الإنتاج الضمني والتي تتميز بحجمها الصغير الذي يمنحها ديناميكية وقدرة على التكيف مع شروط التعاون والمتمثلة في:

1-**التعاون المباشر:** الذي يتم عن طريق العلاقة التي تجمع المصانع المنتجة التي يكون إنتاج احدها وسيط لإنتاج آخر وهذا الشكل من التعاون يساهم في خلق مناصب الشغل وينمي الصناعة الخفيفة.

2-**التعاون غير المباشر:** يؤدي هذا النوع من التكامل إلى دعم نظام تقسيم العمل والتخصص حيث يتيح فرصة التخصص للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في إنتاج معين وفي حدود إمكانياتها الإدارية والفنية.

***فعالية الموارد البشرية والمادية:** تشكل هذه المؤسسات حيزا فعالا للموارد البشرية والمادية فهي تستطيع أن تكون بمثابة ادخار لصغار المستثمرين والباحثين عن سبل الاستثمار بدل الادخار في المصارف.

***إقامة تكامل أنسب للإنتاج:** من خلال تغطية الطلب المحلي على السلع والخدمات دون اللجوء إلى العرض الخارجي.

***الافتقار إلى التخطيط الاستراتيجي:** وذلك نتيجة غياب نظرة إستراتيجية بعيدة المدى تمكن المؤسسة من تحقيق القوة التنافسية في السوق والحفاظة عليها كما تمكن صاحب المؤسسة من تقدير إمكانيات عمله ودراسة سلوك المستهلك.

***تدني مستوى التكنولوجيا:** بحيث أنها لا تستعمل مستوى عال من التكنولوجيا والموارد البشرية المطلوبة بفعل ضالة الأموال المستثمرة وانعدام اليد العاملة المتخصصة.

***نظام معلوماتي مرن:** يتميز بقلّة التعقيد وسهولة الاتصال بين الإدارة والعمال.

***سهولة تعديل الهياكل:** من خلال التجاوب والمتطلبات الاقتصادية والتغيرات الممارسة.

3- دور وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني:

إن دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في التطور الاقتصادي والاجتماعي وقدرتها على تحقيق الثروة ومناصب الشغل جعلها تحتل الصدارة في برامج التنمية والاهتمام المتواصل بها فهي تمثل نسبة 70 % من القوة الصناعية وتشغل ما يقارب 80 % من إجمالي عدد العمال وتعود أهمية

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الخصوصيات التي تتميز بها من خلال سهولة إنشائها وحجمها الصغير المتميز بالمرونة والتحكم في التسيير. ويتمثل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في:

* **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل:** يؤدي خلق هذه المؤسسات وتطورها في الاقتصاد إلى الرفع من الطلب على اليد العاملة وبالتالي خلق مناصب شغل جديدة والحد من مشكل البطالة بفعل سيطرتها على جل القطاعات الاقتصادية والتوازن الاقتصادي لها¹.

* **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة:** لهذه المؤسسات دور في خلق وتحقيق القيمة المضافة في الاقتصاد من أجل ضمان نموها وبقائها ولذلك فهي لا تكتفي بعلاقات مع الهيئات التي تقتني منها الخدمات والتي تبيع منتجاتها بل تخلق كذلك شبكة مبادلات مع هيئات مختلفة سعياً منها توسيع عملياتها وتعظيم القيمة المضافة.

* **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطور رقم الأعمال:** تساهم في تطور رقم الأعمال من خلال تزايد عدد المؤسسات وتطور الدخول في مجال الإنتاج والبيع.

* **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام:** يشمل الناتج الداخلي الخام (PIB) كل ما تم إنتاجه داخل الحدود الجغرافية للدولة من المنتجات الاقتصادية النهائية خلال فترة معينة سواء باستخدام عناصر إنتاج محلية أو خارجية.

وكان لها إسهام كبير في الرفع من الناتج المحلي الخام حيث بلغت سنة 2008 '62 % في اليابان '54 % في اسبانيا '56 % فرنسا '52 % في الولايات المتحدة الأمريكية '53,6 % في الجزائر.

ويهيمن نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على القطاع الزراعي التجاري الأشغال العمومية والبناء والخدمات.

الجدول يبين تطور الناتج الداخلي الخام حسب القطاعين العام و الخاص خلال الفترة 2005-2010²

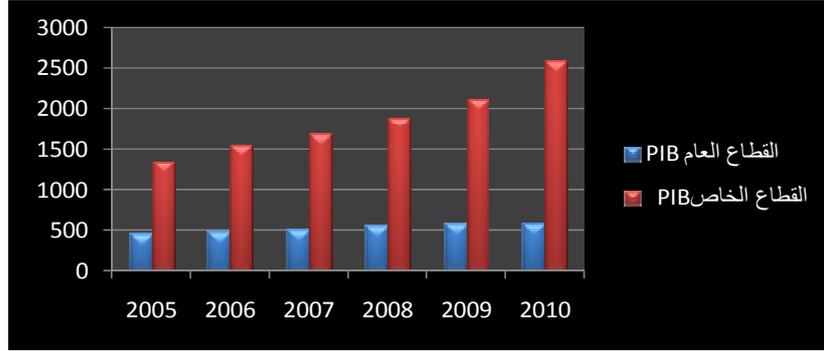
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
PIB القطاع العام	457,80	481,50	505	550	573,10	591
PIB القطاع الخاص	1356,80	1560,20	1679,10	1884,20	2106,80	2587,40
المجموع	1814,60	2041,70	2184,10	2434,80	2679,90	3178,40

¹ ناصر دادي عدون "اقتصاد المؤسسة" الطبعة 2 - دار المحمدية- الجزائر 1998. 54

² الديوان الوطني للإحصاء

الوحدة : مليون دج

شكل رقم 01

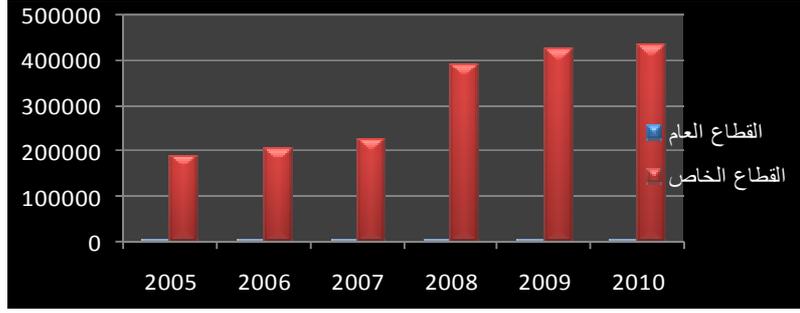


4 - تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2010:
❖ تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الققطاع العام و الققطاع الخاص¹

السنوات	الققطاع العام	الققطاع الخاص
2005	788	189 552
2006	788	207 949
2007	778	225 449
2008	626	292 013
2009	598	325 016
2010	598	333 124

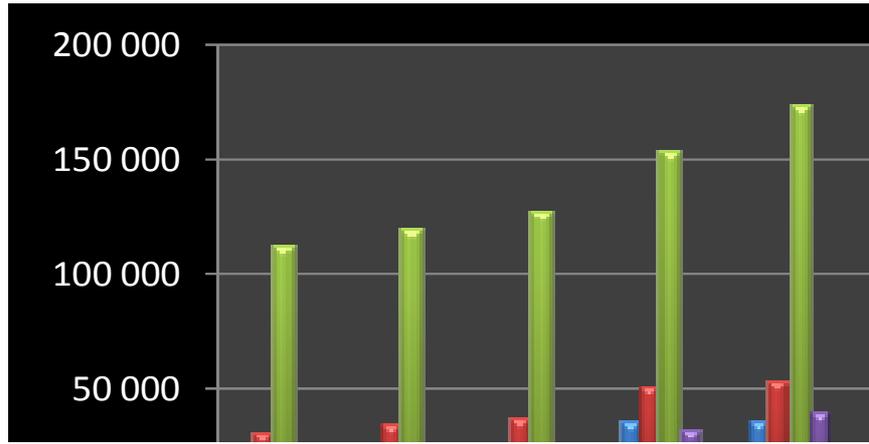
شكل رقم 02

¹ وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 2010 ، مديرية أنظمة المعلومات والإحصائيات ، الكشف رقم 16
مجلة الاقتصاد الجديد العدد: 04 - سبتمبر 2012



❖ تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب الأنشطة¹

2010	2009	2008	2007	2006	2005	
37 978	36 250	35 702	25 369	22 799	17 255	البناء
55 152	53 946	51 362	37 954	34 681	31 568	التجارة
177 354	173 861	153 952	126 933	119 782	112 644	خدمات
40 029	39 431	32 352	24 301	20 343	18 754	صناعة
22 611	21 528	18 645	10 892	10 344	9331	باقي القطاعات
333 124	325 016	292 013	225 449	207 949	189 552	المجموع



❖ تطور صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية خارج قطاع المحروقات

¹ وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2010، مديرية أنظمة المعلومات والإحصائيات، الكشف رقم 16

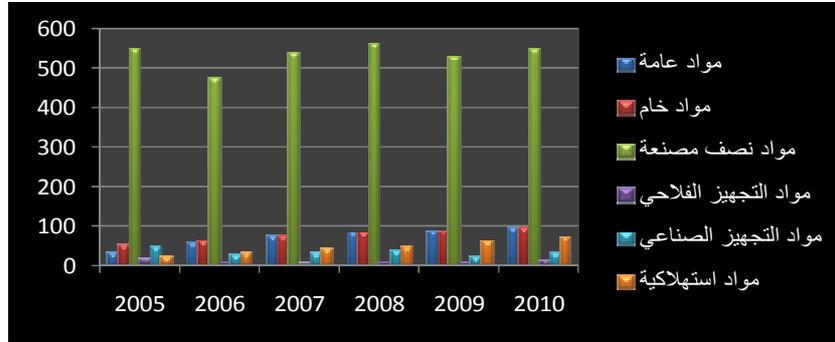
الوحدة : مليون دولار

الجدول يبين تطور صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2005¹ - 2010

2010	2009	2008	2007	2006	2005	
98	91	83	76	59	35	مواد عامة
76	72	67	65	61	51	مواد خام
548	532	563	540	476	551	مواد نصف مصنعة
0,9	1,2	1	0,8	01	20	مواد التجهيز الفلاحي
36	28	41	35	32	50	مواد التجهيز الصناعي
72	61	49	44	35	27	مواد استهلاكية

المصدر: المديرية العامة للجمارك

شكل رقم 04



❖ التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال سنة 2010

¹المصدر: المديرية العامة للجمارك و تقرير CNES لسنة 2009

الجدول يبين توزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في العشر الولايات الأولى¹

رقم الترتيب	الولايات	عدد المؤسسات	عدد المؤسسات الجديدة في 2010	نسبة الزيادة
01	الجزائر	27 640	+ 2 309	+8,35%
02	وهران	15 223	+749	+4,92%
03	تيزي وزو	12 003	+1 053	+8,77%
04	بجاية	8 979	+1 032	+11,49%
05	سطيف	8 914	+794	+8,90%
06	بومرداس	7 449	+710	+9,53%
07	البلدية	7 243	+694	+9,58%
08	تيزازة	7 143	+882	+12,34%
09	قسنطينة	6 859	+498	+7,26%
10	الشلف	6 432	+152	+2,36%
	المجموع	107 915	8 873	+8,23%



¹ معطيات إحصائية مقدمة من طرف وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2010

5- العراقيل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جملة من العراقيل يجب أخذها بعين الاعتبار قصد معالجتها وتنمية أدائها لتفعيل خدمة الاقتصاد الوطني ومن ضمن هذه العراقيل نذكر:

-مشكلة التمويل: باعتبارها أبرز المشاكل التي تعاني منها أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة في مرحلة الانطلاق فغياب موارد التمويل بدفعها للاعتماد على القدرات الذاتية والخاصة في عملية التمويل.

والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها طريقة خاصة في التمويل³ ذلك أن الحصول على القروض المصرفية يستوجب توفر الضمانات اللازمة بعد دراسة جدوى هذا الاستثمار أو المشروع والتي غالباً ما تكون متاحة ولكن مشكل التمويل لا يعود إلى عجز البنوك التجارية والمؤسسات المالية على تمويل هذا النوع من المؤسسات و إنما عدم الرغبة في تمويل المشاريع الصغيرة سواء عند نشأتها أو عند توسعها أو من خلال نشاطها الإنتاجي وتتجه المؤسسات المالية والبنكية إلى تمويل المشاريع الكبرى الأكثر ربحية وذات الصمعة الجيدة وذلك لضمان الوفاء بشروط الاقتراض وحجم الضمانات المقدمة.

وعموماً يمكن حصر المشاكل الأساسية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التمويل في نقاط رئيسية هي:

- شروط الحصول على القرض لدى المؤسسات البنكية لتغطية حاجات تسيير الاستثمار.
- طريقة التنظيم البنكي الذي يتميز بمركزية قرار منح القرض هذا ما يشكل عائقاً للمتعاملين بفعل تأخيرات مرتبطة ببطء التنفيذ.
- غياب بنوك متخصصة في عمليات الاستثمار.
- عدم تكيف النظام المالي مع الاحتياجات.
- الاختلال الهيكلي لتسيير الديون الضخمة للقطاع الاقتصادي.
- التسيير البيروقراطي للبنوك العمومية مما يدفع إلى طول أجال معالجة طلبات تمويل المشاريع الاستثمارية.
- ومن أهم مبررات المؤسسات المالية عن الامتناع من تمويل المشاريع الصغيرة أو المتوسطة نذكر:
- افتقاد أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الكثير من الخبرة التنظيمية والإدارية ومن زيادة احتمالات الوقوع في مشاكل والتي تقود إلى الفشل التام.

-الافتقار للكفاءة والخبرة في التعامل المالي والمصرفي.
-اعتماد نسبة عالية من المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تعاملها على القطاع الرسمي وليس لها وثائق تبريرية محاسبة عن معاملات اقتصادية.

-ارتفاع تكاليف الخدمة أو المعاملة المصرفية في تمويل المشروع الصغير بسبب ضآلة مبلغ القرض.

*مشكل العقار الصناعي:

يشكل مشكل العقار الصناعي حساسية كبيرة في هذا القطاع والذي هو بمثابة عائق في تجسيد العديد من المشاريع الاستثمارية والصناعية والتي نذكر منها:
-القيود المفروضة على مستوى الجماعات المحلية والهيئات المشرفة على التسيير العقاري.
-طول مدة منح الأراضي.
-وجود فراغ قانوني في عملية استغلال الأراضي المتواجدة في المناطق الصناعية.
-افتقار بعض العقارات لحملة من المنافع والخدمات العامة كالطاقات الكهربائية والمياه اللازمة لممارسة النشاط.

-ارتفاع أسعار المواد الأولية اللازمة لإنشاء الوحدات والورشات.

-المضاربة في العقارات مما أدى إلى ارتفاع الأسعار وصعوبة الحصول على العقار اللازم للاستثمار.

-عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي.

-عدم تنظيم آليات الحصول على العقار الصناعي.

-التوزيع غير العقلاني وغير مخطط العقارات عبر المناطق الصناعية.

*مشكل الإجراءات الإدارية:

يتأسس نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأسلوب الذي تنتهجه الإدارة المسيرة لهذا القطاع في تعاملها مع مديري المؤسسات ويتوقف ذلك على مستوى التعاون بين العاملين ومرؤوسيه مما يجعلها تتطور ببطء مقارنة لما تتطلبه التنمية الاقتصادية إذن المشكلة التي تعاني منها إدارة هذه المؤسسة هي مشكلة نظام وليست مشكلة أشخاص.

*مشكل نقص الخبرة والمعلومات: رغم أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واقتحامها ميادين متعددة

إلا أن نقص المعلومات والافتقار إلى الخبرة التنظيمية والتسييرية يظهر بالنسبة للظروف المحيطة بنشاط

الصناعات الصغيرة والمحيط العام بصفة عامة كما أن عدم دراية أصحاب المؤسسات بالتغيرات وحصر طموحهم في حدود شؤون نشاطهم يجعلهم يفاجئون بانخفاض أو ارتفاع الأسعار كما يتعرضون لنقص الخدمات أو الوقوع تحت احتكار الأسواق.

تتمثل المعلومات الاقتصادية المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:

- اتخاذ القرار السياسي والإداري ومعرفة القدرات.

- تحسين استعمال الطاقة الإنتاجية الموجودة في التوسع.

بينما نقص المعلومات راجع إلى:

- غياب ثقافة تسييرية لمعلومات المؤسسة.

- تجاهل أهمية استخدام المعلومات في حل المشاكل التي تعترض المستثمرين وعدم القدرة على تحديد مصادر توفير المعلومات اللازمة.

- غياب الخطط القائمة على دراسات واقعية متكاملة من خلال خبرات متخصصة لدراسات احتياجات الجهات المختلفة من المعلومات.

أما بخصوص قلة الخبرة التنظيمية والتسييرية فهي أهم المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا راجع إلى:

- عدم توفر فرص التدريب الجيد والمناسب لإعداد مسيرين أكفاء لتسيير إدارة على أعلى مستوى مطلوب وذلك بسبب قصور البرامج التعليمية في هذا المجال.

- نقص الخبراء المختصين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضعف التنسيق فيما بينهم.

***مشكل غياب الفضاءات الوسيطة:**

للفضاءات الوسيطة دور في إحداث تغيرات جذرية على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لمواكبة التطورات الحادثة في الساحة الدولية عبر الزمن مستغلة جميع هذه الفضاءات التي هي أداة وصل في اجل تحقيق نموها فهي تضمن الربط بين العديد من المتعاملين الاقتصاديين والسلطات العمومية وعلى المستوى الاقتصادي فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتركز في المدى القصير على بورصات للمناولة والشركات والتي تعمل على:

- إحصاء القدرات التقنية للمؤسسات من اجل تحسين استعمال الطاقة الإنتاجية.

- نسج علاقات وتوزع أحسن للجهاز الإنتاجي.

إلا أن بعض الاقتصاديات ينعدم فيها وجود مثل هذه الفضاءات مما يجعل الأعوان الاقتصادية والتي منها مؤسسات صغيرة ومتوسطة تتخبط في مشاكل.

*مشكل النظام الجبائي:

يتعلق الأمر بالطريقة المعمول بها حاليا لاقتطاع الضرائب والرسوم المطبقة على المؤسسات في طورها الاستغلالي العادي علما أن الصعوبات التي يتعرض لها جهاز الإنتاج في استغلاله والنظام الجبائي المطبق على عمليات استثمار الأرباح قد منع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من القيام باستثمارات ضرورية لتكييف أداؤها الإنتاجية مع النطاق الاقتصادي الجديد كما أن هناك عوامل أخرى تعرقل النشاط الإنتاجي نذكر منها:

- ارتفاع سعر تكلفة المنتجات المصنعة الناتج عن إعادة تقييم تكاليف الأموال الثابتة والمواد الأولية المستوردة الناجمة عن انخفاض العملة مقارنة بعملات أخرى.

- كساد الإنتاج المصنع راجع إلى انخفاض القدرة الشرائية والمنافسة للإنتاج المستورد.

- ارتفاع الضغط الجبائي على النشاطات الاقتصادية مما أدى إلى توقف عدة مؤسسات إنتاجية وفقدان العديد من مناصب الشغل وتحول رؤوس الأموال من الدائرة الإنتاجية إلى الدائرة التجارية.

*مشكل النظام الجمركي:

بحيث يخلق صعوبات نتيجة الإجراءات المتخذة من قبل إدارات الجمارك التي تسير وفق تشريع لا يسهل من نشاط هذا القطاع وبعده عن التطبيقات الدولية التي تتماشى وتتكيف حسب القوانين والآليات الجمركية.

*مشكل انعدام رؤية إستراتيجية على المدى المتوسط والبعيد :

تفتقد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى وجود رؤية إستراتيجية أو تنبؤ مستقبلي لما تكون عليه الوضعية وبالتالي عدم معرفة كيفية المحافظة على مكانة هذه المؤسسات في ظل التغيرات المستقبلية ويكون

من السهل القيام بالتنبؤ المستقبلي في الدول المتقدمة نظرا لتوافر مراكز البحوث والتحليل الإستراتيجية للمؤسسات على عكس باقي الدول الأخرى لذا غياب مثل هذه التوجيهات إلى تعقيد النشاط بفعل عدم ترتيب الأولويات لرسم الخطة التنموية اللازمة لتطوير هذه المؤسسات والخروج من الأزمة.

*مشكل التكوين المهني وانعدام اليد العاملة المؤهلة:

إن نقص العمال المؤهلين وقلة المراكز التقنية يؤثر على نوعية المنتوجات المعروضة وعلى إنتاجية المؤسسة والعمل الكفاء هو من أهم عوامل الإنتاج الذي يجب أن يحظى باهتمام واسع وتوفير كل الظروف والعوامل لتحسين المؤسسة كما وكيفا.

6-مجالات ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يمثل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدى الأولويات التي ينبغي منحها الأهمية الخاصة في ظل التغيرات التي يعرفها المجال الاقتصادي الشامل ومن أهم مجالات ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى تواكب التطورات نذكر¹:

*ترقية المحيط المالي والإداري:

يعتبر المحيط المالي والإداري من بين المجالات التي تساهم في ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فالوسائل المالية والنقدية هي بمثابة أساس كل مشروع يتم إنشائه ولهذا يجب أن يحظى الجانب المالي بالأهمية خاصة في كيفية توجيهه ومراقبته وهذا ما تسعى إليه الدول التي تهدف إلى تحديث قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجعله في مستوى التغيرات الحاصلة على الصعيدين المحلي والدولي وحتى تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدورها يجب أن تحظى بعلاقات متميزة خاصة مع الهيئات البنكية لتمويل احتياجاتها ويكون ذلك عن طريق:

1-إنشاء بنك للمعلومات يسمح للهيئات المالية بمعالجة الملفات في وقت قصير وتخفيض المخاطر اتجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يسمح بتحليل أفضل ولملموس لمخاطرها ومنه إبعاد المخاطر المالية وتخفيض المئونات التي تقلل من ربحيتها.

¹ عبد الخالق جود "الاقتصاد الوطني من المرايا النسبية إلى التبادل اللامتكافئ" الطبعة 1 -دار النهضة العربية- القاهرة 1992

- 2- إنشاء مؤسسة مالية متخصصة في تمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
 - 3- إحداث صيغ تمويل مفصلة ومنظمة حسب احتياجات هذا القطاع.
 - 4- تقديم خدمات إدارية ذات مستوى عال تستجيب لواقع المرحلة الراهنة.
 - 5- تأسيس تنظيمات آليات وأدوات للتمويل مكيفة مع الاحتياجات المتميزة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك عن طريق:
 - تعميم تطبيق "التمويل الإيجاري" والذي يسمح بالتمويل الكلي للاستثمار بدون الإخلال بالاستغلال المالي للمؤسسة ورأس المال المخاطرة معنى هذه العملية أنه ليس من الضروري قيام المستثمر بشراء الأصول الثابتة لغرض استعمالها ولكن بإمكانه تأجيرها والاستفادة منها في العملية التجارية والإيجار مصدر تمويل يماثل القرض مع الاختلافات المترتبة عن امتلاك الأصل الضمانات وتكلفة الإفلاس والعلاقة بين المؤجر والمستأجر ولا يمكن اعتبار التمويل التأجيري كبديل للقروض ولكنه مكمل له.
 - إنشاء صناديق لضمان القروض الموجهة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تهدف الى مواجهة الأخطار المحتملة في مجال التمويل.
 - إنشاء شركات مالية لتوظيف رؤوس الأموال بتحمل المخاطر.
 - التخفيض من شروط الدخول إلى الأسواق المالية.
 - إنشاء مراكز للاستشارة المالية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف إيجاد أحسن تركيب للمشاريع.
 - ترقية القروض الجماعية التي تشترك في تقديمها مجموعة من البنوك مع توزيع المخاطر المحتملة.
- أما بخصوص ترقية المحيط الإداري الذي هو عامل يساعد على تبسيط الإجراءات وتخفيف الطرق التي تعرقل بعض التطبيقات الميدانية قصد تشجيع وترقية الاستثمار في الأنشطة الإنتاجية كما يجب تنمية كل العمليات التي من شأنها تحقيق الفعالية بين القطاعات والتي تولي أهمية للاستثمار.
- ف نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتمد على الأسلوب الذي تنتهجه الإدارة المسيرة لهذا القطاع.

*الترقية على مستوى التأهيل:

يعتبر التأهيل عاملا أساسيا من العوامل الحاسمة لبقاء وتطور النسيج الصناعي إذ أن المنافسة الاقتصادية وتحرير التجارة مرتبطان أكثر فأكثر بنوعية الإنتاج الشامل الذي يبدأ بالعنصر البشري وينتهي إلى المحيط العام تشريعا وقانونا.

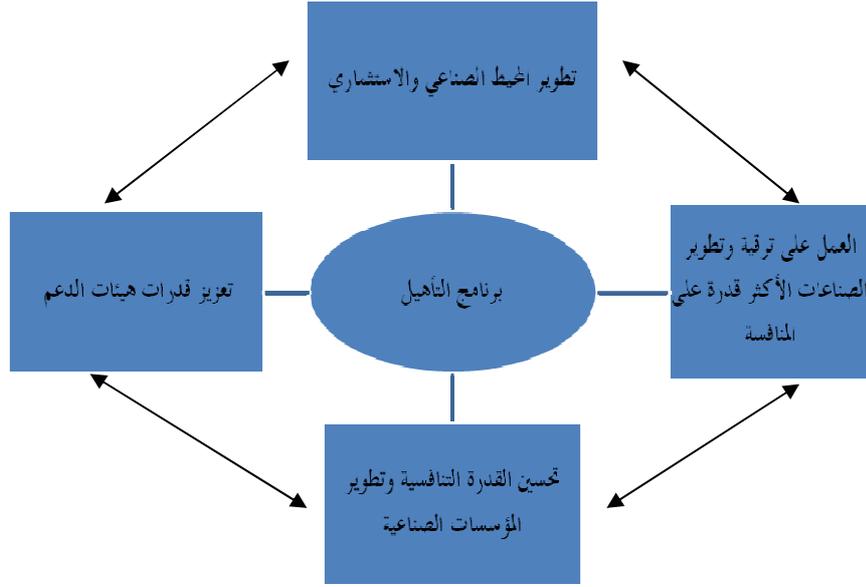
وضع برنامج تأهيل يسمح بإخراج المؤسسة الصغيرة والمتوسطة من دائرة التقليد إلى آفاق الاحتراف بمعنى تطوير المؤسسة حتى تصبح قادرة على المنافسة من ناحية الجودة أو الكفاءة في استخدام الموارد حتى تضمن شروط البقاء وتحقيق مردودية اقتصادية.

وبرنامج التأهيل يشمل مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات قصد تحسين موقع المؤسسة في إطار الاقتصاد التنافسي أي أن يصبح لها هدف مالي واقتصادي على المستوى الدولي خاصة في إطار عوامة المبادلات وترابط العلاقات الاقتصادية الدولية وبرنامج التأهيل لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تبني المؤسسة في حد ذاتها لإجراءات وإصلاحات داخلية على المستويات التنظيمية الإنتاجية الاستثمارية والتسويقية.

أهداف تأهيل المؤسسات يمكن توضيحها في الشكل التالي :

شكل رقم 06: الأهداف الرئيسية لبرنامج التأهيل¹

¹ النجار فريد راغب " إدارة المشروعات والأعمال الصغيرة الحجم " طبعة 1 - مؤسسة شباب الجامعة- الإسكندرية 1999 ص. 132
مجلة الاقتصاد الجديد 42 العدد: 04 - سبتمبر 2012



إذن التأهيل هو برنامج محفز على تحسين النوعية ويساعد المؤسسة على وضع آليات تطوير وتوقع وتحليل نقاط الضعف.

ومن بين الوسائل المستخدمة في تنفيذ برنامج التأهيل نذكر:

- الجوانب الفكرية والعلمية التي تشمل الاستثمار الفكري والمساعدات التقنية بهدف تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- جانب المعلومات وهي عنصر لمرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سعيها نحو اكتساب القدرة التنافسية وذلك بناء على نوعين من المعلومات معلومات على المستوى الداخلي للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة من أجل ترقية منتجها وتحسين صممتها ومعلومات على المستوى الخارجي حتى تتمكنها من معايشة التطور الحاصل.
- جانب التكوين من خلال تنمية ثقافة المسير وتطوير قدراتهم الفكرية والمهنية والتعامل مع المحيط الخارجي والمعطيات الجديدة للاقتصاد.
- إعادة تهيئة محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك عن طريق :
 - *تأهيل المحيط القانوني والإداري.
 - *تأهيل المحيط المالي والمصرفي.

*تأهيل المحيط الجبائي وشبه الجبائي.

ويتضمن برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من الأهداف تذكر منها:

❖ **الرفع من القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** : وذلك من خلال:

*مراعاة المقاييس الدولية فيما يخص النوعية.

*نزويد أرباح العمل بمفهوم ثقافة المؤسسة لتدعيم إمكانيات التسيير.

❖ **توسيع مجال التسويق عن طريق:**

*تلبية حاجات المستهلك الحقيقية للمنتج الحقيقي الأجنبي.

*الاستغلال الأمثل للثروات المتاحة من اجل توفير فرص ملائمة للتصدير.

*العمل على تخصص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل التحكم في الأسعار بصورة فعالة.

*تطوير الشراكة الدولية.

*مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إعادة انتشارها وفتحها.

❖ **الحفاظ على مناصب الشغل والعمل على توفير مناصب جديدة.**

❖ **الرفع من الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تحقيق أكبر عائد ممكن**

بأقل تكلفة ممكنة.

***الترقية على مستوى نظام المعلومات والاستشارة**: للمعلومات دور فعال في إعداد إستراتيجية

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكفل بمعالجة هذه المعلومات هيئات متخصصة في مجال المعلومة

الاقتصادية والإحصائية ويعتمد نظام المعلومات الاقتصادية والاجتماعية على حصر المتعاملين

الاقتصاديين وبناء قاعدة للمعطيات وتوزع مصادر المعلومات مع المؤسسات المرتبطة لتشمل¹:

*إحصاء المتعاملين الاقتصاديين.

*إنشاء وتنظيم قواعد البيانات حيث تشمل القواعد التالية:

¹ Dahoui Mohamed Lamine (Restructuration et mise a niveau des entreprises) Alger 2003P. 99

-قاعدة المعطيات حول الفروع ذات الإمكانات العالمية عن طريق جمع المعلومات الاقتصادية الحالية لإعدادها لمرحلة مستقبلية ذات قدرات عالية في القيمة المضافة.

-قاعدة معلومات حول الإمكانات العقارية بهدف تنمية المعطيات حول العروض في السوق العقارية.

-قاعدة معلومات حول خطوط القرض الخارجي وذلك في إطار تجسيد التعاون بين البنوك.

-قاعدة معلومات حول فرص التصدير لاسيما متابعة الأسواق الخارجية وسلوك المتعاملين الداخليين في شبكة التصدير والاستيراد.

-لوحة قيادة القطاع والتي تضم سلسلة من المؤشرات الاقتصادية بصفة منتظمة ودورية تسمح بمتابعة تطور الوضعية الاقتصادية واتخاذ القرارات الملائمة في الوقت المناسب.

أما على مستوى الاستشارة فهو استثمار غير مادي وذلك بالاعتماد على استشارة الخبراء العاملين في مكاتب الدراسات المخابر أو مؤسسات البحث العلمي لدراسة التحولات وتحديد المخاطر والتحديات للوصول إلى مستوى مقبول من المنافسة.

*الترقية على المستوى العقاري:

إن عملية تطهير المحيط الاستثماري ضرورة ملحة في إدارة وتنظيم السياسة الاقتصادية ولهذا فإن احد مكونات المحيط الذي يعرقل الاستثمار هو العقار وذلك لغياب إستراتيجية في خلق وإنشاء المناطق الصناعية ومناطق النشاط.

لذلك فوضع سياسة واضحة في مجال العقار الصناعي يشكل تحفيزا لإقامة مؤسسات صغيرة ومتوسطة وتحفيزا للاستثمار وهذا لا يتحقق إلا عن طريق:

-إنجاز دراسة تتعلق بتحديد جميع الأراضي مع تمثيل حدودها ومساحتها لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنها تمثل الدعامة الأساسية لإعداد الخريطة الحيزية للنسيج الوطني لقطاع المؤسسات.

-إنشاء وكالة تتولى تسوية إجراءات الحصول على العقار.

*الترقية على مستوى التكوين: وذلك من خلال إعداد برامج للتكوين موجهة لمسيري المؤسسات وتشمل نماذج وتطبيقات التسيير الحديثة واكتساب ثقافة وكفاءة التسيير.

ونظرا لما يتميز به الاقتصاد من تطورات تكنولوجية معقدة فإن تكوين الإطارات وفقا لتطبيقات والنماذج الحديثة للتسيير أصبح من الأولويات التي يجب أن يركز عليها حتى تتمكن من مواكبة التغيرات

الحاصلة وهذا بتوفير وتسهيل السبل للوصول إلى إستراتيجية تأخذ بعين الاعتبار المبادلات المستقبلية وعلى هذا المستوى يتمثل دور الدولة في تأمين ديمومة التكوين على أساس:

- إطار سياسي كلي يستهدف التطور الدائم لتكوين قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- سياسة تقييم للموارد البشرية من أجل تخطيط وتسيير مسار الوسائل والنشاطات البيداغوجية.
- مشاركة واسعة لمستخدمي القطاع على مستويات التكوين.

كما أن وضع إستراتيجية للتكوين تمكن من تحديث وتقييم القدرات الثقافية للقطاع وإعادة تأهيل الجهاز الإداري التقني وتكوين العمال.

***الترقية على مستوى المناولة:** المناولة هي جميع العلاقات التعاونية والتكاملية التي تنشأ بين مؤسستين أو أكثر من خلال مراحل العملية التجارية بموجبه تقوم منشأة مقدمة لأشغال بتشغيل منشأة أو أكثر (منفذة للأعمال أو مناولة أو مجهزة) متخصصة لإنجاز مرحلة أو أكثر من عمليات الإنتاج طبقا لعقد محدد¹.

- تأمين تسويق منتوجاتها بسهولة وتحسين أدائها.
- تشجيع المبدعين لإقامة مشاريع جديدة تساهم في نوع من النشاط.

وتعتبر المناولة فضاءا واسعا للمبادلات المحلية وللتنمية عملت بها دول متقدمة ونامية كونها الأداة المفضلة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيجب العمل على ترقيتها وتطويرها.

7- تحديات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن عولمة الاقتصاد يميزها الدور البارز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تساهم في تحقيق نسبة عالية من النمو الاقتصادي فضلا عن امتصاص البطالة بخلق مناصب شغل والمساهمة في التسيير فالتيار الاقتصادي العالمي الجديد جعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحرك القاعدي لاقتصاد أي دولة.

لذا فتحديات هذا القطاع كبيرة والآفاق واسعة تجعل هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في تعزيز طاقات في الاستثمار والشراكة وتمثل هذه التحديات في²:

¹ Dahoui Mohamed Lamine (Restructuration et mise a niveau des entreprises) Alger 2003P. 102

² Maryse Salles (Strategie des PME et Intelligence Economique édition Economica 2006.P.61

- نشر وتفعيل حركة المؤسسة.
- ترقية وتطوير التكوين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تفعيل المنافسة المحلية والخارجية من خلال تنمية الأداء الحقيقي.
- تأهيل الموارد البشرية وتنمية المعرفة التقنية التسييرية.
- ترقية المناولة والشراكة.
- تتمين التعاون الدولي والشراكة.
- ضمان بقاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تحقيق الأهداف الإستراتيجية وضمان السير الجيد.

الخاتمة والتوصيات:

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة احد أهم أولويات الحكومات في إطار تكييف الاقتصاد مع التغيرات العالمية فتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضمان بقائها مرتبط بالقواعد المطبقة التي تبقى أساسية لمراقبة المبادرة الخاصة.

تواجه المؤسسات الصغيرة تحديات اقتصادية كبيرة تتطلب منها التأقلم والتفاعل مع التطورات الاقتصادية والتغيرات التكنولوجية والتنظيمية في العالم وذلك بإعادة تأهيل كضرورة حتمية قصد التكيف مع المنافسة الدولية. لذلك نقترح التوصيات التالية:

- وضع خطة شاملة وإستراتيجية مثلى لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- تحقيق التكامل بين النظم التقنية والفنية مع تحسين الكفاءة المالية.

- منح فرص للاستثمار المحلي وتشجيعه

المراجع:

- 1- ناصر دادي عدون "اقتصاد المؤسسة" الطبعة 2 -دار المحمدية- الجزائر. 1998.
- 2- عبد الخالق جود "الاقتصاد الوطني من المزايا النسبية إلى التبادل اللامتكافئ" الطبعة 1 -دار النهضة العربية- القاهرة 1992.
- 3- عبد اللطيف أحمد سعيد "إدارة المشروعات" طبعة 1 -مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح- القاهرة 1994.
- 4- النجار فريد راغب "إدارة المشروعات والأعمال الصغيرة الحجم" طبعة 1 -مؤسسة شباب الجامعة- الإسكندرية. 1999.
- 5- المهادي خالد "المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي" الطبعة 1 -دار الهومة- الجزائر 1996.
- 6- وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 2010 ، مديرية أنظمة المعلومات والإحصائيات ، الكشف رقم 16
- 7-Dahoui Mohamed Lamine (Restructuration et mise a niveau des entreprises) Alger 2003.
- 8-Maryse Salles (Strategie des PME et Intelligence Economique édition Economica 2006.